الهبة الديموغرافية والفرص التنموية فى مصر

الواقع والتحديات

أحمد حسين (*)

تأتى أهمية هذه الدراسة استنادا إلى أن توقع توقيت حدوث الهبة الديموغرافية والاستعداد لها مسبقًا وبشكل جيد يساعد فى تجنب كثير من الظواهر السلبية التى قد تشكل قوى ضغط سلبية على البناء الاجتماعى، مما يفتح الباب أمام آفاق تنموية كبرى بما يقود إلى طفرة تنموية مستدامة. وتعرض الدراسة لمفهوم الهبة الديموغرافية وشروطها وسياق التحول الديموغرافى الذى تظهر فيه بأى مجتمع ثم تتناول تجارب بعض المجتمعات التى خبرت الهبة وأفادت منها بشكل مثالى. وأخيرًا تركز الدراسة على الحالة المصرية وظروفها والتوقعات بفترة الوصول إلى الهبة الديموغرافية وشروط الإفادة منها وتعظيم عوائدها الديموغرافية والتنموية.

مقدمة

بدأ الحديث عن الهبة الديموغرافية فى مصر عام ٢٠٠٦، بالتركيز على توقيت حدوثها والفرص التى تتيحها لتتحقق عوائدها الديموغرافية والتنموية. انشغل النقاش آنذاك بطبيعة السياسات الوطنية اللازمة للاستعداد للولوج إلى مرحلة الهبة ومنهجية توظيفها واستغلالها بالشكل الأمثل وتحقيق الإفادة القصوى منها. لكون الهبة ليست منحة أو عطية دائمة ولا تلقائية، كما العائد منها ليس مضمونًا ولا حتميًا، وإنما هى مجرد فرصة أو احتمال يمكن الإفادة منه حال انتهاج سياسات وإجراءات هادفة فى فضاءات تنموية بعينها؛ سيما التشغيل

* أستاذ علم الاجتماع المساعد، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

والعمالة والادخار والاستثمار وتطوير رأس المال البشرى... إلخ. وقتئذ عين الباحثون[١] بعض مؤشرات ديموغرافية للاستناد إليها فى تحديد توقيت الدخول إلى فترة الهبة؛ منها نسبة السكان فى سن العمل (١٥ – ٦٤) لإجمالى السكان ونسبة الفئة العمرية الأصغر سنًا (ما دون الخامسة عشرة)، ومعدلات الإعالة العمرية الإجمالية فى المجتمع، فضلًا عن حجم الزيادة الطبيعية. فعندما يتزايد بشكل كبير حجم الشريحة العمرية فى سن العمل والإنتاج وينخفض حجم الشريحة الأصغر سنا وينخفض معدل الإعالة الإجمالى– *وجميعها معطيات تأتى نتيجة لتراجعات طويلة المدى ومستمرة وملحوظة لمستويات الإنجاب والوفيات وبالتالى يتغير الهيكل العمرى للسكان*– وقتئذ تلج مصر إلى مرحلة تغدو فيها مهيأة للإفادة – بشروط وسياسات وإجراءات معينة– من فترة الهبة الديموغرافية أو ما يسمى بمرحلة "انفتاح النافذة".

تأتى أهمية هذه الدراسة استنادًا إلى أن توقع توقيت حدوث الهبة الديموغرافية والاستعداد لها مسبقًا وبشكل جيد يساعد فى تجنب كثير من الظواهر السلبية التى قد تشكل قوى ضغط سلبية على البناء الاجتماعى، وتظهر حال تجاهل التغيرات الديموغرافية الحادثة والمتوقعة. فيما يفتح الاستثمار الناجح للفرصة؛ ذلك الذى يدمج المتغيرات السكانية فى الفعل التنموى، آفاقا تنموية كبرى أمام المجتمع المصرى للإفادة من عائده الديموغرافى لتطوير قطاعاته الاقتصادية والإنتاجية ويخلق فرصًا للعمل وتطوير مورده البشرى بما يؤدى فى النهاية إلى طفرة تنموية مستدامة.

تعرض السطور التالية المقصود بالهبة الديموغرافية وشروطها وسياق التحول الديموغرافى الذى تظهر فيه بأى مجتمع ثم الحديث عن تجارب بعض المجتمعات التى خبرت الهبة وأفادت منها بشكل مثالى، ثم يتطرق الحديث

بعدها عن الحالة المصرية وظروفها والتوقعات بفترة الوصول إلى الهبة الديموغرافية وشروط الإفادة منها وتعظيم عوائدها الديموغرافية والتنموية.

أولاً: الانتقال الديموغرافى والهبة الديموغرافية: إطار مفاهيمى

تعالج نظرية الانتقال الديموغرافى تحولات السكان وتفسر تطور اتجاهات نموهم على مدار زمنى معين؛ طويل نسبيًا، يتأتى ذلك من خلال تحليل التغيرات الطارئة على معدلى الإنجاب والوفيات ومن ثم التركيب العمرى ومعدلات الإعالة فى المجتمع. جاءت هذه النظرية بالأساس لتفسر مراحل التطور الديموغرافى التى مرت بها المجتمعات المتقدمة ثم توسعت بعد ذلك لتفسر التحولات الديموغرافية للتكوينات النامية، لكن مع الأخذ بالاعتبار الفوارق الزمنية والقياسية بينهما فى جوانب مختلفة[٢]. ويشخص التحول الديموغرافى على أنه عملية مستمرة تخبرها المجتمعات الإنسانية؛ على تغاير مستويات نموها الاقتصادى والاجتماعى ونضجها السياسى، قد تطول المدة الزمنية لهذا التحول أو تقصر، تبعًا لدرجة أو مستوى تطور ونضج البنى الاقتصادية والاجتماعية لهذا المجتمع أو ذاك.

قد يخلق التحول الديموغرافي مميزات اقتصادية وفرصًا تنموية هائلة للمجتمع عندما تكون الحصة الأكبر من سكانه فى سن العمل وهى الفئة العمرية المنتجة والنشطة اقتصاديًا. ويتضمن التغير الديموغرافى الانتقال من وضعية ارتفاع إلى انخفاض فى مستويات الخصوبة والوفيات بما يستتبعه ذلك من تغيرات جوهرية فى التركيبة العمرية للسكان. وتنخفض الخصوبة مع معدل الوفيات بفضل التقدم الطبى الحادث، ما يزيد بدوره من عدد الأطفال الباقين على قيد الحياة فى الأسرة، ويكون هذا الأمر على مدار زمنى طويل نسبيًا يتجه فيها حجم الأسرة إلى الأسرة صغيرة العدد، إذ يتمكن الأزواج من ضبط خصوبتهم فى اتجاه التراجع والانخفاض. ومن ثم يشمل الانتقال الديموغرافى

مرحلة ترتفع فيها نسبة الأطفال والأطفال الرضع ويرتفع معها معدل النمو السكانى مما يزيد العبء الاقتصادى على الأشخاص فى سن العمل. وفى مرحلة تالية تبدأ مستويات الخصوبة فى التراجع وينخفض نمو السكان، هنا تزداد نسبة الأفراد فى سن العمل وتنخفض معدلات إعالة الأطفال، مع بقاء عدد المسنين صغيرًا نسبيًا. ثم تبدأ مرحلة أخيرة من التحول الديموغرافي عندما يصل كل من معدلى الوفيات والخصوبة إلى مستويات منخفضة. هذه المرحلة حققتها فقط المجتمعات المتقدمة بخلاف النامية.

ولذا ينشأ فى إطار التحول الديموغرافى ارتباط بين التغيرات فى الهيكل العمري للمجتمع وأدائه الاقتصادى، فالأشخاص على اختلاف شرائحهم العمرية يتبنون سلوكيات اقتصادية مختلفة؛ بعضها ذات أثر إيجابى للنمو الاقتصادى والآخر سلبى. ففى المرحلة المتوسطة من التحول؛ ومع زيادة نسبة السكان فى سن العمل وتنامى حصتهم لإجمإلى السكان، ولا يزال عدد كبار السن صغيرًا ويبقى عدد الأطفال المعالين منخفضًا، فيما تزداد دخول الأشخاص فى سن العمل ويحققون مدخرات من أعمالهم، يوفر هذا الموقف مواردًا يمكن استثمارها فى التنمية الاقتصادية، وتصبح الموارد المالية متاحة للحكومات والأسر، ويصبح رفاه الأسرة أمرًا ممكنًا وتزداد احتمالية تنامى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى(٣).

ووفقًا لـ Canning & Bloom فإن أهم الآليات التي يتحقق من خلالها العائد الديموغرافي للهبة هو توفير فرص عمل ملائمة وادخار رشيد يتوجه صوب القطاعات الاستثمارية المنتجة، فضلا عن وجوب تنمية رأس المال البشرى. ورغم هذا، فلا تضمن التغييرات فى البنية العمرية وحدها إنتاجية أعلى ونمو اقتصادى متسارع؛ إنها توفر فقط الإمكانات لذلك. لذا يتطلب اغتنام الفرصة أو الميزة الديموغرافية السانحة بيئة سياسية واجتماعية مواتية

واستراتيجيات مناسبة ليتم تعظيم إمكاناتها بالكامل ويتحقق العائد منها. فلا يمكن أن تكون الأعداد الكبيرة من العمال المحتملين منتجة إلا إذا كان سوق العمل قادرًا بكفاءة على تلبية الطلب على العمالة، ولا يمكن تحفيز الأفراد والأسر على الادخار إلا فى وجود نظام مالى يسمح لهم بالادخار ويشجعهم على القيام به. تتطلب جل هذه الأمور سياسات اقتصادية كلية ومرونة فى سوق العمل وبنى مؤسسية ملائمة[٤].

ومنذ أن ظهرت نظرية الانتقال الديموغرافى إلى حيز الوجود وتشهد على خلافات بين الديموغرافيين فى تصنيف دول العالم بحسب مراحل تحولها الديموغرافى أو وفقا لأطوار الانتقال الديموغرافى التى مرت بها. فهناك من عين **ثلاث مراحل** للتحول (البدائية والانتقالية والحديثة) وهناك من حدد أربع مراحل ، وهناك من تصور **خمس مراحل** (مرحلة المجتمع المتوقف، مرحلة التوسع المبكر، مرحلة التوسع المتأخر، مرحلة المجتمع المتوقف الحديثة، مرحلة النمو السالب)، توسم كل منها بمستويات خصوبة ووفيات محددة ومعدل نمو سكانى محدد أيضًا. وتختلف المجتمعات فيما بينها بحسب تاريخ بدء كل مرحلة ونهايتها وسرعة الانتقال من مرحلة للأخرى، بل تختلف المناطق والأقاليم بداخل المجتمع الواحد من حيث مواقيت مراحل الانتقال وظروفها.

فمثلا بالنسبة لتصور المراحل الأربع للتحول الديموغرافى. هناك **المرحلة الأولى- البدائية**- التى تميزت- كما أشرنا بارتفاع المعدل العام لكل من الإنجاب والوفيات وهى مرحلة بطيئة وقريبة إلى الثبات. تجسدت هذه الحالة بشكل كبير فى المجتمعات البدائية الريفية والزراعية ذات البناءات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التقليدية. وتميزت **المرحلة الثانية – الوسطى** بسرعة نمو السكان نتيجة هبوط معدلات الوفيات بدرجة أسرع من هبوط معدلات الإنجاب لتحسن الأوضاع الصحية والاقتصادية والتعليمية. هذه

المرحلة مرت بها المجتمعات الصناعية المتقدمة واستمرت مدة طويلة قاربت قرنا كاملا، فيما كان ولوج المجتمعات النامية لهذه المرحلة سريعا مستفيدة من التقدم الحاصل فى المجالات الطبية (الوقاية والعلاج) حيث وصل معدل النمو السكانى فيها إلى أكثر من (٢٪). **وعند المرحلة الثالثة- الانتقالية**- يأخذ النمو السكانى فى الانخفاض التدريجى بفعل هبوط معدل المواليد (هنا يتراوح معدل نمو السكان بين ١٪ إلى ٢٪ سنويا) وتسمى هذه المرحلة بالانتقالية. أما فى **المرحلة الرابعة** – الأخيرة- فيوسم النمو فى إطارها بكونه متدرجا فى الانخفاض إذ يسود نمط الأسرة صغيرة الحجم وتتميز المجتمعات التى تلج هذه المرحلة بانفتاح النافذة الديموجرافية فيها، حيث يصل معدل نمو السكان لأقل من (١٪) سنويا(٥).

هذا التغير الديموغرافى؛ الذى يتسم بارتفاع حجم السكان فى سن العمل والإنتاج أو النشاط الاقتصادى مقابل تراجع حجم الفئات العمرية الأخرى (الأطفال وكبار السن) وتحول التركيب العمرى من تركيب فتى إلى آخر تغلب عليه الفئة العمرية فى سن العمل، سيؤدى إلى دخول المجتمع إلى عتبة تحول ديموغرافى جديد تسمى بـ "**النافذة الديموغرافية**" كمصطلح علمى أو "**الهبة الديموغرافية**" "**أو الفرصة الديموغرافية**" كتعبيرات مجازية Demographic chance /window/Bonus/Gift.

وطبقا لنظرية التحول الديموغرافى كان من المتوقع للمجتمعات النامية أن تشهد مراحل مماثلة لما مرت بها المجتمعات المتقدمة، ولكن بخلاف ما توقعته النظرية غايرت مسيرة التحولات الديموغرافية فى المجتمعات النامية ما حدث بالمجتمعات المتقدمة، فلم تسر بحسب المراحل التى تصورتها النظرية، نظرًا لأن معدلات النمو السكانى فى المجتمعات النامية كانت ومازالت أكبر من مما حدث فى المجتمعات المتقدمة، وعليه فإن دائرة التحول الديموغرافى فى

المجتمعات النامية لم تكتمل بعد، ولم تصل إلى مستويات الخصوبة والوفيات المنخفضة، حسب ما تتوقعه نظرية التحول الديموغرافى، ما يفسر جانبا من الاختلافات الشاسعة بين كلا النمطين من المجتمعات فى هذا الصدد[٦].

أما بالنسبة للدول العربية فعند رصد مراحل انتقالها فى إطار نظرية التحول الديموغرافى، يلاحظ أن المرحلة الأولى بالنسبة لهذه الدول استمرت حتى نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥) وتميزت بارتفاع معدلات الولادات والوفيات وكانت الفجوة بينهما محدودة جدا ومعدل النمو السكانى بطيئًا جدًا أيضًا. أما المرحلة الثانية فقد استمرت إلى نهاية عقد السبعينيات وبداية عقد الثمانينيات من القرن الماضى فى معظم الدول العربية وشهدت ارتفاعًا كبيرًا فى معدل النمو السكانى إلى أكثر من (٣٪-٤٪) سنويا وقد وصفت تلك المرحلة بـ (مرحلة الانفجار الديموغرافى). أما المرحلة الثالثة فكان نطاقها بطيئا ويمكن اعتبار نهاية عقد الثمانينيات البداية الحقيقية لهذه المرحلة حيث بدأت معدلات الولادات بالانخفاض التدريجى مع حدوث بعض التقدم فى المجالات الاجتماعية والثقافية الخدمية فضلا عن التحولات الاقتصادية.

أما بالنسبة للمرحلة الرابعة فرغم إدراك بعض المجتمعات العربية أهمية إدماج المتغيرات الديموغرافية فى عمليات التخطيط التنموى إلا أن السياسات التى اتخذتها هذه الدول لم تكن فعالة فى التعجيل بعملية التحول الديموغرافى وتغيير الهيكل العمرى للسكان، وبما يؤدى إلى خفض معدلات الخصوبة والمواليد ومن ثم عبء الإعالة وفتح القنوات أمام مزيد من الادخار والاستثمار لرفع كفاءة الاقتصادات الوطنية. ومن ثم فمعظم الدول العربية لم تلج هذه المرحلة حتى الآن. بالرغم من أنّ معدلات النموّ السكانيّ والخصوبة فى العالم العربى فى حالة تراجع، إلا إنّ حجم سكانه ما زال ينمو بشكل أسرع من أجزاء أخرى فى العالم. ورغم ما شهده بعضها من تحول إلا أنه جاء نتيجة لتحسن

الأوضاع الصحية العامة وانخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع. علما بأن الدول العربية عموما غير متجانسة، بالنظر إلى عدم تجانس معدلات الخصوبة فيها، فهى فى بعض الدول العربية أعلى بكثير من غيرها، فيما توجد بينها اختلافات كبيرة طبقا للمستويات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية.

الهبة الديموغرافية

بناء على ما سبق، تشير الهبة – أو النافذة – الديموغرافية إلى تحول ديموغرافى يجرى بين سكان المجتمع ينجم عن انخفاض معدلات الإنجاب – وثباتها فى بعض الحالات الأخرى – على مدار فترة زمنية محددة، وانخفاض معدلات وفيات الرضع، بحيث يتحول المجتمع الذى يغلب على تركيبه العمرى المعالين من الأطفال فى الشريحة العمرية الأصغر سنًا (٠-١٤) وكبار السن (٦٥+) إلى مجتمع يشكل فيه السكان فى سن العمل والإنتاج (١٥ -٦٤سنة) المجموعة الأكثر عددا ونسبة. أى يتجاوز معدل نمو السكان النشطين اقتصاديا معدل النمو للفئات السكانية الأخرى ما ينتج عنه انخفاض معدل الإعالة العمرية سواء للصغار أو الكبار[٧]. وغالبا ما تجتاز الدول هذا التحول تزامنًا مع تطورها الاجتماعى [٨].

من هنا **تمثل الهبة الديموغرافية تغيرا فى نمط العلاقة بين نمو السكان فى سن العمل ونمو السكان المعالين**، وتنطوى فى جوهرها على تغيرات إيجابية فى المجتمع تصحب التحولات الديموغرافية وتتبعها، منها التحول إلى الأسرة الصغيرة؛ فعندما يتجه حجم الأسرة صوب التناقص التدريجى خاصة عندما يصل مستوى الإنجاب إلى مستوى الإحلال، يدخل المجتمع إلى فترة يبدأ خلالها معدل نمو السكان فى سن العمل بالتزايد عن معدل نمو الفئات المعالة. ولذا فلا تتحقق مثل هذه الفرصة أو الهبة إلا إذا تواصل تراجع معدلات الإنجاب واستدام لفترة زمنية ملائمة. والفرصة

الديموغرافية لا تؤتى أؤكلها بنفسها لكنها تحتاج إلى استجابات نحوها فى البنى والسياقات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية[٩].

وثمة أشكال للهبة الديموغرافية منها؛ الهبة البسيطة وهى الفرق بين معدل النمو السكان المعالين ومعدل نمو السكان فى سن العمل، فكلما تباين أو ارتفع الفرق بينهما أدى ذلك إلى زيادة مساهمة الهبة الديموغرافية فى الناتج الإجمالى وبالتالى زيادة حصة الفرد منه. فيما تمثل **الهبة المضاعفة** الفرق بين معدل نمو السكان و معدل نمو التشغيل، ويطلق عليها بالمضاعفة لكونها تستوعب نمو السكان فى سن العمل مضافًا إليه نصف معدل السكان العاطلين عن العمل[١٠].

والطبيعة الأساسية للهبة الديموغرافية أنها محددة زمنيا، أى منحة مؤقتة وفرصة تنموية لا تتكرر تاريخيا فى حياة أى مجتمع إلا مرة واحدة فقط وتستمر وفقا لبعض التقديرات بين ٢٥ –٣٠ سنة، ثم ما تلبث أن تتبدد حينما تبدأ معدلات الإعالة بالارتفاع مرة أخرى، عندما تنتقل الفئات العمرية؛ التى شكلت القوة الإنتاجية فى مرحلة انفتاح النافذة، إلى خارج القوة المنتجة؛ كبار السن، دون أن يحل محلها عدد مساو. ويستنتج من ذلك أن الدورة الديموغرافية سوف تتجه فى وقت ما إلى اتجاه معاكس بحيث يسير نمو فئة المعالين صوب التزايد على حساب الفئات الأخرى. عندئذ تعاود معدلات الإعالة والإنفاق الارتفاع على حساب الاستثمارات الموجهة للنمو الاقتصادى، ما قد يؤدى إلى عواقب اقتصادية واجتماعية وثقافية وخيمة بارتفاع نسبة السكان من كبار السن؛ عبر الضغط على النظام الصحى والخدمات الصحية وانكماش نسبة السكان فى سن العمل. ولذا فمن المهم معرفة توقيت انفتاح النافذة وتوقعها أو استشعارها بشكل مسبق وتحديد مدى أو مستوى انفتاحها ومحاولة تسريعها عن طريق سياسات تنموية مستقبلية مواتية [١١].

إذن ثمة شروط للإفادة من ميزات الهبة الديموغرافية؛ ما ينصح به دائما علماء الديموغرافيا؛ إذ يوصون بأهمية أن ينتبه المخططون وواضعو السياسات ومنفذوها إلى الكيفية التى يمكن عبرها استثمار الفرصة، أى استغلال النسب المرتفعة الحالية والمنتظرة من الشباب والبالغين ممن هم فى سن العمل، لدعم وتطوير عجلة التنمية فى المجتمع. ولا يتحقق هذا إلا من خلال توقع وقت انفتاح النافذة والاستعداد لها جيدا بشكل مسبق، ليحول المجتمع هذه الهبة إلى نقطة مضيئة فى مسيرته ويدخل إلى مرحلة جديدة توسم بارتفاع وتيرة النمو وتحسين نوعية حياة المواطنين. يتطلب هذا الأمر أسواق عمل مرنة تستوعب الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد إليها خاصة مع ارتفاع نسبة الشباب بينهم، وخلق مزيد من فرص التشغيل لتزداد معدلاته وتنخفض نسب البطالة، والاهتمام ببناء رأس المال البشرى وتعزيز مهاراته من خلال تخصيص موارد أكبر لكل طفل، ما ينعكس على تحسن أنظمة التعليم والتأهيل والتدريب وتطويرها، وزيادة مرونتها لتتمكن من توفير العمالة الماهرة التى يتطلبها سوق عمل معولم، فضلا عن الارتقاء بمنظومة الصحة. كما يؤدى انخفاض معدل الإعالة إلى تقليص الإنفاقات الاستهلاكية وتنامى قدرات كل من الفرد والمجتمع على الادخار وفتح المجال لتوجيه مزيد من الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية فى المجتمع ما يؤدى لارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى[١٢].

بقول آخر إنه من ملامح أهمية الهبة الديموغرافية كونها تتيح إحداث نقلة نوعية مميزة فى معدلات النمو الاقتصادى والتنمية والادخار عبر تنامى قدرات الفرد والمجتمع على الادخار وارتفاع القدرة على الاستثمار وتحسن فى القدرة على الابتكار. كما تساعد فى إحداث نقلة نوعية فى خصائص رأس المال البشرى بما يفضى إلى ارتفاع مستويات الدخول الفردية والأسرية وتحسن

الظروف الصحية والتعليمية والتغذوية للأسرة. فيما يسهم استغلال الهبة فى تمكين المرأة وتقليل الفجوة النوعية فى مشاركتها فى قوة العمل[١٣].

لكن لعدم استثمار الهبة آثار عكسية؛ أى تكون عبئًا حال عدم الاستجابة لها والفشل فى التهيؤ لقدومها؛ عبء كبير ينعكس سلبا على السكان والمجتمع سيما بعد انتهاء فترة حدوث الهبة ومدتها. فى البداية تصبح الهبة عبئاً على البناءات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حالما ترتفع نسبة العاطلين عن العمل وخاصة بين الوافدين الجدد إلى سوق العمل ويتعاظم عامل الدفع أو الطرد باتجاه مزيد من الهجرة إلى الخارج بتياراتها المختلفة سواء الشرعية المقننة أم غير الشرعية. كما تصبح أيضا عامل دافع فى اتجاه مزيد من تدهور الخصائص السكانية من صحة وتعليم وكافة الخدمات الاجتماعية. فضلا عن ارتفاع معدلات الفقر الذى يعاد إنتاجه باستمرار ليمتد لأجيال قادمة وتتدهور القدرة الشرائية للمواطن. بالإضافة لتزايد مظاهر التدهور البيئى[١٤].

ثانيا:الاستثمار الناجح للهبة الديموغرافية: تجربة جنوب وشرق آسيا

تكاد تجمع الدراسات المختلفة[١٥]على أن تجربة دول جنوب وشرق آسيا مع الهبة الديموغرافية تمثل نموذجًا يحتذى، ويمكن لدول أخرى الاستعانة به فى استثمار هذه الظاهرة وتعظيم آثارها الإيجابية على مستوى السكان والاقتصاد ومن ثم تفادى المشكلات التى يمكن أن تنتج حال عدم الاستعداد لهذه المرحلة. لقد مرت هذه الدول (*الحديث هنا عن سنغافورة وماليزيا وكوريا الجنوبية وإندونيسيا وتايلاند والهند وباكستان وبنجلاديش وسريلانكا*) بتحول ديموغرافى بلغ فيه عدد السكان فى سن العمل مستويات عالية وصلت لأكثر من ثلثى إجمالى السكان، وبلغت معدلات نمو السكان فى سن العمل نسبًا أعلى من معدلات نمو الإجمالى العام للسكان؛ إلا أن اقتصادات هذه الدول قدمت تجربة متفردة فى استيعاب تحولها الديموغرافى والهبة الديموغرافية بفعل السياسات

الاقتصادية الرشيدة التى كانت مرنة ومتوافقة مع السياسات الديموغرافية، بالإضافة إلى نظامها التعليمى والتدريبى الكفء الذى عمل على صقل القوى العاملة لتكون أكثر إنتاجية. اتضح ذلك عبر مؤشرات النمو الاقتصادى التى سجلت معدلات عالية، فيما سجلت البطالة معدلات منخفضة وآمنة نسبيا. كما حققت هذه الدول معدلات ادخار واستثمار مرتفعة تزامنت مع التغيرات الديموغرافية التى خبرتها؛ ما يشير إلى وجود حاضنة اقتصادية لاستيعاب التحول الديموغرافى فيها.

فى بادئ الأمر شهدت هذه الدول تذبذب فى معدلات نموها السكانى بين مستوى مرتفع يليه نمو منخفض وحدث نتيجة لذلك بعض التغيرات التى طرأت على التركيب العمرى لسكانها، لكن هذه الدول استفادت من المرحلة التى ارتفعت فيها نسبة السكان فى سن العمل وحققت معدلات نمو اقتصادى مرتفعة ومستقرة نسبيا. فحتى ستينيات القرن المنصرم كانت أغلب هذه الدول من عداد الدول الفقيرة ولم يكن هناك ما يشير إلى إمكانية تحقيق طفرات تنموية فى المستقبل، إلا أنها بخلاف التوقعات، حققت خلال فترة الثلاثين عاما الماضية ضعف معدلات نمو بقية الدول الأسيوية. كان من أهم ما ميز هذه الخبرة هو الحفاظ على عدالة توزيع الدخول وتراجع مؤشرات الفقر وتحسن مجمل المؤشرات التنمية البشرية. **ومن ثم فى ضوء هذه التجربة، يمكن ملاحظة التالى:**

- انخفض المتوسط العام لمعدل المواليد من (٣٩,٥٪) خلال الفترة (١٩٦٠ -١٩٦٥) إلى (١٥,٨٪) خلال الفترة (٢٠٠٥- ٢٠١٠) كنتيجة طبيعية لانخفاض معدلات الخصوبة. كما انخفض بشكل ملحوظ معدل الوفيات من (١١,٨٪) خلال الفترة الأولى (١٩٦٠ -١٩٦٥) إلى (٥,٩٪) خلال الفترة الثانية (٢٠٠٥- ٢٠١٠)، وكان ذلك لأسباب متعددة أهمها ارتفاع معدلات

مشاركة النساء فى قوة العمل وتبنى سياسات صحية وثقافية ناجحة وتحسن الأوضاع المعيشية.

- انخفضت نسبة السكان فى الفئة العمرية الأصغر سنًا لإجمالى السكان (من ٤٠,٧٪ عام ١٩٥٠ إلى ٢٣,٨٪ عام ٢٠١٠) مقابل ارتفاع نسبة الفئة العمرية فى سن العمل (من ٥٥,٧٪ إلى ٦٩,١٪) خلال الفترة نفسها. فيما ارتفع المتوسط العام لنمو السكان فى سن العمل من (٥٤,٠٪ عام ١٩٧٠ إلى ٦٩,١٪ عام ٢٠١٠).
- اتجه معدل نمو الأطفال للفئة العمرية (٠-١٤) نحو الانخفاض خلال الفترة (١٩٦٠- ٢٠١٠) حيث سجلت معدلات نمو سالبة فى بعض الدول (-٠,٠٤ ٪ لاندونيسيا و-١,٩٪ لتايلاند و- ٣,٢٪ لكوريا الجنوبية كمثال) فيما ارتفعت معدلات نمو الفئة العمرية فى سن العمل (٥,٥٪ لكل من ماليزيا وسنغافورة كمثال)، ما يعنى وصول هذه الدول إلى ذروة الهبة الديموغرافية.
- انخفض بشكل ملحوظ معدل الإعالة الإجمالى خلال الفترة (١٩٦٥- ٢٠١٠) من (٨٠٪ إلى ٤٨,٦٪)، وانخفض المتوسط العام لمعدل الإعالة الإجمالى فى هذه الدول من(٨٧,٠٪ إلى ٣٧,٠٪) خلال الفترة ذاتها، وهى الانخفاضات التى جاءت نتاجًا طبيعيًا لانخفاض معدلات الخصوبة وزيادة السكان فى سن العمل.
- انخفضت معدلات البطالة فى الوقت الذى تزايد فيه السكان فى سن العمل كما تحققت معدلات نمو إيجابية فى إنتاجية العمل؛ حيث بلغ متوسط معدل نمو إنتاجية العمل خلال الفترة (١٩٨٥- ٢٠٠٥) (٣,٧٪) فى شرق آسيا و(٣,٢٪) فى جنوب آسيا. بالإضافة إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادى مرتفعة تراوحت بين (٥-٩٪) فى أغلب السنوات رغم ما مرت به هذه

الدول من أزمة اقتصادية فى النصف الثانى من التسعينيات إلا أنها سرعان ما تعافت من الأزمة وعاودت نموها.

- انخفض مستوى الفقر فى هذه البلدان حيث تراجعت نسبة من يعيشون بأقل من دولار واحد يوميًا خلال الفترة (١٩٨٧-١٩٩٨) بمعدل (٣٧٪) فيما ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومى بمعدل (٦٪) خلال الفترة (١٩٦٥ -١٩٩٥)[١٦].

تؤكد هذه المعطيات ما أشارت إليه عدة دراسات من أن التغيرات الديموغرافية التى مرت بها دول جنوب وشرق أسيا ساهمت بمقدار يتراوح بين (٤٠٪- ٥٠٪) فى النمو الاقتصادى لهذه البلدان- خاصة فى الفترة بين عامى (١٩٧٠- ١٩٩٠). لقد تبنت هذه الدول سياسات اقتصادية رشيدة تكاملت مع السياسات الديموغرافية فتمكنت اقتصاداتها من استيعاب الأعداد المتزايدة للداخلين إلى أسواق العمل وتوفير فرص العمل لهم. وعلى الرغم من أن معدل نمو السكان فى سن العمل فاق معدل نمو السكان الإجمالى؛ بما تشكله هذه الفئة من ثقل على سوق العمل من جانب العرض، إلا أن هذه الدول استطاعت بفعل سياساتها الاقتصادية الناجحة من استيعاب العرض الكبير من العمالة وامتصاص معدلات البطالة، ما يدل على مرونة الجهاز الإنتاجى فى اقتصاداتها الوطنية، التى تمكنت أيضًا من تحقيق معدلات ادخار مرتفعة (وصل إلى ٥٠-٧٠٪ خلال ١٩٨٠- ٢٠١٠) واستثمار متنامى فى رأس المال البشرى. لقد نجحت تجربة دول جنوب وشرق آسيا فى استيعاب التحول الديموغرافى الذى مرت به والإفادة من الفرصة الديموغرافية فى تنمية اقتصاداتها فانعكست الهبة الديموغرافية إيجابًا على التنمية[١٧].

ثالثا: الانتقال الديموغرافى والهبة الديموغرافية فى مصر

منذ القرن التاسع عشر وحتى الآن وعدد سكان مصر فى تزايد تدريجى ومنتظم، وبالتالى يرتفع معدل نموهم السنوى؛ فقد ارتفع مثلًا معدل النمو السكانى لأكثر من ٨٠٠ فى المئة خلال مئة عام.

تضاعف تعداد سكان مصر تسع مرات خلال الفترة (١٨٩٧-٢٠١٥)، كما تضاعف خمس مرات خلال الفترة (١٩٤٧- ٢٠١٥) وهو معدل الزيادة نفسه الذى بدأت به مصر فى بدايات خمسينيات القرن الماضى. وخلال السنوات العشر (٢٠٠٦-٢٠١٦) ارتفع تعداد السكان بما يقرب من ٢٠ مليون نسمة. وهى الزيادة التى تمثل ما يقرب من إجمالى حجم سكان بلجيكا والسويد معًا وبالمثل بالنسبة إلى كل من المجر وجمهورية التشيك، ومن الملاحظ أن حجم سكان مصر سنة (٢٠١٦) كان يعادل تقريبًا ثلاث أضعاف سكان ماليزيا، ويربو على ما يقرب من عدد سكان المغرب والمملكة العربية السعودية واليمن معًا، وحوالى (٢,٥) ضعف سكان كندا.

وبالنسبة لمعدل النمو السكانى فى مصر فقد تزايد بين تعدادى (١٩٧٦ -١٩٨٦) ليصل إلى (٢,٧٥٪)، واستمرت المعدلات فى التزايد خلال التعدادات الأخيرة، فبلغ معدل النمو للفترة بين تعدادى (١٩٩٦- ٢٠٠٦) حوالى (٢,١٠٪) ثم ارتفع إلى حوالى (٢,٥٦٪) خلال تعدادى (٢٠٠٦ - ٢٠١٧) حيث بينت نتائج تعداد السكان لعام ٢٠١٧ تجاوز معدل النمو السكانى نظيره الذى كان قائمًا إبان الفترة السابقة (١٩٩٦ - ٢٠٠٦).

جدول (١)

حجم سكان مصر ومعدل نموهم السنوى خلال الفترة (١٨٩٧- ٢٠١٦)

سنة التعداد	عدد السكان بالمليون	معدل النمو السنوى
١٨٩٧	٩,٧	---
١٩٠٧	١١,٢	١,٤٣
١٩١٧	١٢,٧	١,٣١
١٩٢٧	١٤,٢	١,١٠
١٩٣٧	١٥,٩	١,١٥
١٩٤٧	١٨,٩	١,٧٥
١٩٦٠	٢٦,١	٢,٣٠
١٩٦٦	٣٠,١	٢,٥
١٩٧٦	٣٦,٦	٢,١٢
١٩٨٦	٤٨,٢	٢,٨٦
١٩٩٦	٥٩,٣	٢,٠٦
٢٠٠٦	٧٢,٨	٢,٠٥
٢٠١٦	٩٤,٨	٢,٣٠

مرت مصر بتغيرات فى تركيبها العمرى كنتيجة للتغيرات طويلة المدى في معدلات الوفيات والإنجاب خلال الخمسين سنة الأخيرة. **وفى انتقالها الديموغرافى، مرت مصر بثلاث مراحل، تميزت المرحلة الأولى** (١٩٢٠-١٩٤٥)، بارتفاع معدلات الإنجاب والوفيات معا، وشهدت **المرحلة الثانية** (١٩٤٥- ١٩٨٥)، انخفاض معدلات الوفيات من (١٠ فى الألف) إلى حوالى (٨ فى الألف) من السكان، فيما استمر ارتفاع معدلات الإنجاب. إذ ظل معدل المواليد الخام يدور حول (٤٠ فى الألف) – مع العلم بأن معدل المواليد الخام مر بمرحلة انخفاض خلال الفترة (١٩٦٧- ١٩٧٣) نتيجة الحرب. وفى **المرحلة الثالثة** (١٩٨٥-٢٠١٠) انخفض معدل كل من الإنجاب والوفيات، حيث استمر معدل الوفيات الخام فى الانخفاض خلال تلك الفترة إلى حوالى

(٦ فى الألف)، وفى الوقت نفسه انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع بشكل سريع خلال الفترة من منتصف الثمانينيات حتى بداية التسعينيات[١٨].

كما أفصحت البيانات، التى توفرها نتائج المسوح الصحية المختلفة خلال العقود الأربعة الماضية، استمرار تراجع معدلات وفيات الأطفال والرضع على مدار الخمس عشرة سنة الماضية بشكل عام، حيث تراجعت مستويات وفيات الرضع من (٣٣ حالة وفاة لكل ألف مولود) إلى حوالى (٢٢ حالة وفاة لكل ألف مولود) خلال فترة السنوات الخمس السابقة على المسح الصحى السكانى (٢٠١٤) فيما انخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة من (٣٩ حالة وفاة لكل ألف مولود) إلى (٢٧ حالة وفاة لكل ألف مولود) خلال الفترة ذاتها.

والجدير ذكره أنه نظرًا لهذا التراجع فى معدلات الوفيات فى مصر منذ المراحل المبكرة لتحولها الديموغرافى، فقد تضاعف متوسط العمر المتوقع عند الولادة تقريبًا خلال الفترة (١٩٣٧– ٢٠١٥)، فبالنسبة للذكور بلغ متوسط العمر المتوقع عند الميلاد حوالى ٣٦ سنة عام ١٩٣٧، وارتفع ليصل إلى ٦٩ سنة فى العام ٢٠١٥، وبالنسبة للإناث فقد ارتفع هذا المعدل من ٤٨ سنة فى عام ١٩٣٧ إلى ٧٣ سنة عام ٢٠١٥[١٩].

أ- تحولات الإنجاب فى مصر

شهدت مصر تقلبات واضحة فى مستويات الإنجاب الكلى إبان الأربعين عامًا الفائتة، خضعت على إثرها لمرحلة تحول إنجابى من مستويات عالية إلى مستويات منخفضة، حيث انخفضت معدلات الإنجاب بشكل مستمر إبان العقدين الأخيرين من (٥,٣) طفل لكل سيدة فى عمرها الإنجابى فى بداية ثمانينيات القرن المنصرم (١٩٨٠) إلى ثلاثة أطفال لكل سيدة عام (٢٠٠٨)، كما شهدت الفترة بين منتصف الثمانينيات ومنتصف التسعينيات من القرن

السابق تراجعًا سريعًا فى معدلات الإنجاب ليتواصل الانخفاض– ولكن بوتيرة أبطأ – حتى عام ٢٠٠٥. ولكن – بناءً على بيانات المسح الصحى السكانى ٢٠١٤– ما لبث أن عاود معدل الإنجاب الكلى الارتفاع عام ٢٠١٤ ليصل إلى (٣,٥) طفل لكل امرأة. بما يدلل على حدوث زيادة قدرها (٠,٥) مولود حى خلال ٦ سنوات اعتبارًا من سنة ٢٠٠٨، يساوى هذا المعدل الحالى المعدل الذى كان سائدًا إبان عقد التسعينيات من القرن الماضى. ويؤكد هذا الصعود حدوث زيادة وارتفاع ملحوظ فى كل من معدل الإنجاب الكلى وعدد المواليد الأحياء خلال الفترة (٢٠٠٦– ٢٠١٥)، ما يمثل بدوره تراجعًا عن الاتجاهات طويلة المدى لانخفاض مستويات الإنجاب فى مصر.[٢٠]

جدول (٢)

تحولات معدلات الإنجاب الكلية فى مصر خلال الفترة (١٩٨٠ - ٢٠١٤)

العام / المنطقة	١٩٨٠	١٩٨٨	١٩٩٢	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠١٤
المحافظات الحضرية	٣,٨٤	٣,٠١	٢,٧	٢,٨	٢,٨٩	٢,٣	٢,٥	٢,٦	٢,٥
حضر الوجه البحرى	٤,٢٨	٣,٨١	٢,٨	٢,٧	٣,١	٢,٨	٢,٧	٢,٦	٣,٠
ريف الوجه البحرى	٦,٠	٤,٧٣	٤,١	٣,٥	٣,٣	٣,٢	٣,٠	٣,٠	٣,٦
حضر الوجه القبلى	٥,٨٧	٤,٢	٣,٦	٣,٨	٣,٤	٢,٩	٣,١	٣,٠	٣,٢
ريف الوجه القبلى	٦,٣١	٦,٢	٦,١٥	٥,٢	٤,٧	٤,٢	٣,٩	٣,٦	٤,١
محافظات الحدود	---	---	---	٤,١	٣,٩	---	٣,٣	٣,٢	٣,٩
إجمالى الجمهورية	٥,٣	٤,٤١	٣,٩٣	٣,٦٣	٣,٥	٣,٢	٣,١	٣,٠	٣,٥

* تقديرات مختلفة تمتد فى الفترة الزمنية ١٩٨٠ – ٢٠١٤.

* جدول تركيبى أعده الباحث اعتمادًا على بيانات الجدول (٢) حسن ذكى، الهبة الديموغرافية... ص ٧٩، وبيانات الجدول (١) حسين عبد العزيز، الفرصة الديموغرافية..، ص ٥ وفقًا للمسوح المتاحة.

ومن ثم يؤكد الجدول رقم (٢) ارتفاع معدلات الإنجاب الكلى خلال الفترة (٢٠٠٨- ٢٠١٤) على المستوى الإجمالى. فباستثناء المحافظات الحضرية – التى يلاحظ تراجع معدل الإنجاب فيها لأقل معدل؛ فبعد أن كان يمثل فى ٢٠٠٨ (٢,٦) مولود لكل امرأة أصبح فى ٢٠١٤ يمثل (٢,٥) طفل لكل امرأة – فقد شمل الارتفاع أغلب مناطق الجمهورية، وجاءت الزيادة الأساسية فى ريف الوجه البحرى بشكل ملحوظ (من ٣,٠ إلى ٣,٦ طفل لكل امرأة) يليه ريف الوجه القبلى، ومحافظات الحدود. وهى بلا شك المناطق الأقل قدرة على تحمل تبعات معدلات الخصوبة المرتفعة والنمو السكانى السريع.

جدول (٣)

التوزيع النسبى للسكان وفقا للشرائح العمرية العريضة ومعدل الإعالة عبر التعدادات (١٩٤٧ -٢٠١٧)

الشريحة العمرية سنة التعداد	٠- ١٤٪	١٥- ٦٤٪	٦٥+ ٪	معدل الإعالة العمرية الإجمالى
١٩٤٧	٣٨,١	٥٨,٨	٣,١	٧٠,٠
١٩٦٠	٤٢,٧	٥٣,٨	٣,٥	٨٥,٩
١٩٧٦	٤٠,٠	٥٦,٣	٣,٦	٧٧,٤
١٩٨٦	٤٠,١	٥٦,٦	٣,٣	٧٦,٧
١٩٩٦	٣٧,٧	٥٨,٩	٣,٤	٦٩,٨
٢٠٠٦	٣١,٧	٦٤,٦	٣,٧	٥٤,٨
٢٠١٧	٣٤,٢٣	٦١,٩١	٣,٨٦	٦١,٦

- جدول تركيبى أعده الباحث اعتماد على بيانات الجدول (٢) حسين عبد العزيز، الفرصة الديموغرافية..، ص٦، وبيانات الجدول (٤) حسن ذكى، الهبة الديموغرافية... ص ٨٤.

انعكست التقلبات فى معدلات الإنجاب خلال السنوات الماضية التى تصاحبت بدورها مع استمرار تراجع معدلات الوفيات، بالسلب على التركيب العمرى لسكان مصر، فحدثت به تغيرات واضحة ذات دلالة لفرص مصر فى الإفادة من الهبة الديموغرافية. فى خلال الفترة (١٩٧٦ – ١٩٨٦) استقرت نسبة السكان من الفئة العمرية الصغيرة (٠– ١٤ سنة) لتشكل (٤٠٪) من إجمالى السكان فيما ظلت نسبة الشريحة العمرية فى سن العمل (١٥ –٦٤ سنة) تشكل (٥٦٪ – ٥٧٪) وسجلت نسبة كبار السن (٥٦+ سنة) (٣– ٤٪)، وخلال هذه الفترة ظل معدل الإعالة الإجمالى يدور حول (٧٧٪) مما يوضح أن مصر كانت وقتئذ بعيدة بشكل كبير عن الانضمام إلى مرحلة الهبة الديموغرافية وتضاءلت بالتالى فرص الولوج إليها والإفادة منها. ولكن فى عام (١٩٩٦) بدأ اتجاه واعد فى الهيكل العمرى عندما انخفضت بشكل بسيط نسبة السكان فى الفئة العمرية (٠– ١٤ سنة) لتشكل (٣٧,٧٪) فيما زادت نسبة السكان فى قوة العمل إلى (٥٨,٩٪) وبالتالى انخفض معدل الإعالة الإجمالى إلى (٦٩,٨٪) بعد أن كان حوالى (٧٧٪) عام ١٩٨٦، واستمر هذا الاتجاه فى البقاء حتى عام (٢٠٠٦) عندما تراجع معدل الإعالة الإجمالى ليصل إلى (٥٤,٨٪) بفارق (١٥٪) عن المعدل السابق، مما يوضح أن مصر كانت آنذاك بصدد الإفادة من النافذة الديموغرافية. (مما دعا بعض الباحثين وقتئذ لتوقع دخول مصر الوشيك إلى مرحلة الهبة). ولكن إزاء التغيرات الحادثة فى مستويات الإنجاب– التى أوضحها الجدول (٢) فى السنوات الحديثة (٢٠٠٦– ٢٠١٧)– فقد تأثر كل من الهيكل العمرى ومن ثم الموقف الديموغرافى بالسلب؛ إذ عاودت نسبة الأطفال فى الفئة العمرية الأصغر الارتفاع مرة أخرى لتبلغ (٣٤,٢٪) وانخفضت نسبة الشريحة العمرية فى سن العمل لتصل إلى

(٦٢٪ تقريبًا) مع ارتفاع بسيط لشريحة كبار السن (٤٪ تقريبًا) ومن ثم عاد معدل الإعالة الاجمالى إلى الارتفاع بشكل كبير ليصل إلى (٦٢٪).

إن ما حدث خلال فترة التعدادات السكانية الأخيرة (٢٠٠٦ -٢٠١٧) من زيادة مستويات الإنجاب بشكل ملحوظ، وارتفاع معدلات الإعالة أيضا، يجعل الموقف السكانى فى مصر متعارضًا مع المبدأ الثابت أو السائد لتحقيق الهبة الديموغرافية ومع شرط اغتنام الفرصة الديموغرافية؛ ألا وهو استمرار معدلات الإنجاب الكلية فى التراجع والانخفاض. هذا الموقف من المفترض أنه مثلما يقلل من إمكانية تراجع العائد الديموغرافى فهو يضاءل أيضًا من فرص المرأة فى الانضمام إلى القوى العاملة ومن قدرة الدولة على تحقيق أية وفورات فى الموارد والمدخرات تمكنها من الاستثمار فى رأس المال البشرى سيما فى مجالات التعليم والصحة والتوظيف والتمكين خاصة بالنسبة للشباب.

فضلا عما سبق، فقد أوضحت بيانات تعداد ٢٠١٧ تباين المحافظات والمناطق المعيشية المختلفة، ريفًا وحضرًا، فى التوزيع النسبى للشرائح العمرية المختلفة للسكان، فالمناطق الحضرية فى محافظات الجمهورية تزيد بها نسبة السكان فى سن العمل وتنخفض فيها نسبة الشرائح العمرية الأصغر سنًا وذلك بعكس المناطق الريفية. كما تتباين هذه المحافظات والمناطق من حيث تباين معدلات الإعالة العمرية فيها. ومن ثم فهى تتباين من حيث قدراتها على الاستفادة من الهبة الديموغرافية.[٢١].

ب- الفرصة الديموغرافية فى مصر على ضوء التوقعات السكانية

رغم ما سبق، يمكن الاستناد إلى ما أوضحته عديد من الدراسات التى أكدت أن تحقيق بعض المجتمعات لمعدل إعالة سكانى منخفض نسبيًا؛ بما يقل عن أو يساوى (٦٦٪) يوفر لهذه المجتمعات الفرصة الديموغرافية الملائمة للولوج إلى مرحلة الهبة أو النافذة. وبالتالى فمازالت **مصر مهيأة للإفادة من الهبة**

الديموغرافية لكون معدل الإعالة الإجمالى بها – وفقًا لتعداد ٢٠١٧ – مازال يمثل (٦١,٦٪) أى يقل عن المعدل المشار إليه[٢٢].

فضلا عن هذا، وبما أن المتغيرات الديموغرافية يمكن التنبوء بها وبدورها الاستراتيجى فى التنمية ويمكن بالتالى التنبوء بدخول مجتمع ما إلى هذه النافذة وتهيئة متطلبات استثمارها [٢٣]. **فيمكن وفقًا للإسقاطات السكانية المتاحة القول إن مصر ما زالت أمامها الفرصة للولوج إلى مرحلة الهبة الديموغرافية.**

جدول (٤)

تقديرات متوقعة لسكان مصر وتوقيتات حدوث الهبة الديموغرافية

(أ) السنوات (٢٠٤٠ – ٢٠٤٣)

الشريحة العمرية للسكان	٠ – ١٤	١٥ – ٦٤	٦٥ +	معدل الإعالة الإجمالى ٪
العام	عدد لسكان المتوقع بالمليون			
٢٠٤٠	١٨,٠٦٨	٧٤,٢٤	غير متاحة	٤٠,٠
٢٠٤١	١٨,٠٣٧	٧٤,٤٠		٤٠,٠
٢٠٤٢	١٨,٠٠	٧٤,٤٨		٤٠,٠
٢٠٤٣	١٧,٧٠	٧٤,٤٧		٤٠,٠

* البيانات مستخرجة من الجدول (٥) حسن ذكى، الهبة الديموغرافية... ص ٨٥.

(ب) السنوات (٢٠٢٥ – ٢٠٥٠)

العام	٢٠٢٥	٢٠٣٠	٢٠٥٠
اجمالى السكان بالمليون	١١١,٥	١١١٩,٧	١٥٣,٤
٠ – ١٤ ٪	٣٢,٢	٢٩,٥	٢٥,٤
١٥– ٦٤ ٪	٦١,٩	٦٤,٠	٦٤,٠
٦٥ + ٪	٥,٩	٦,٥	١٠,٦
معدل الإعالة الاجمالى ٪	٦١,٦	٥٦,٣	٥٦,٣

* البيانات مستخرجة من الجدول (٣) حسين عبد العزيز، الفرصة الديموغرافية... ص ٦.

يتضح من المؤشرات المتضمنة فى هذين الجدولين (المؤسسين على إسقاطات أجرتها دراسات سابقة، وتوقعات شعبة السكان بالأمم المتحدة) افتراض استمرار انخفاض – طفيف – فى معدلات الإنجاب الكلى وبالتالى توقع انخفاض نسبة السكان بالشريحة العمرية الأصغر سنًا، فيما تزيد نسبة السكان فى سن العمل مع انخفاض ملحوظ فى معدلات الإعالة الإجمالية. هذا فيما تزيد نسبة السكان كبار السن بشكل واضح ومنتظم حتى تشكل عام (٢٠٥٠) ما يقرب من (١١٪) من إجمالى السكان، ما يكشف عن الحاجة لأوجه الرعاية المتعددة لهذه الفئة. ويلاحظ أن معدلات الإعالة ستظل منخفضة عن مستوى (٦٦٪) وهو المستوى الذى سيوفر الانخفاض عنه الفرصة لإفادة مصر من الهبة الديموغرافية وتعظيم عوائدها التنموية.

إضافة لما سبق، وطبقًا لتعريف الأمم المتحدة لظاهرة الهبة الديموجرافية[٢٤] من أنه **يشترط لولوج مجتمع ما مرحلة النافذة الديموجرافية** أن تشكل نسبة سكانه فى سن العمل أكثر من (٥٥٪) من إجمالى السكان، فيما تقل نسبة من هم دون سن الـ ١٥ عاما عن (٣٠٪) وألا تزيد نسبة كبار السن على (١٥٪) من إجمالى السكان، فلعل البيانات المتضمنة فى الجدولين السابقين تتفق وهذه الشروط بما يدعم التوقعات بدخول مصر مستقبلًا فى دائرة الهبة الديموجرافية.

مجمل القول فى هذا الإطار إنه فى ضوء التوقعات المختلفة لسكان مصر فى السنوات القادمة والتنبؤ بتحسن العلاقة بين السكان فى سن العمل والسكان الأصغر سنًا من المعالين؛ أى انخفاض نسبة الأطفال فى الشريحة العمرية (٠– ١٤) وتنامى نسبة الشريحة العمرية فى سن الإنتاج والنشاط الاقتصادى (١٥–٦٤) وتراجع ملحوظ فى معدلات الإعالة الديموغرافية، فإن مصر تغدو مؤهلة فى السنوات القادمة للولوج إلى مرحلة الهبة الديموغرافية

وعلى مشارفها ويستطيع بالفعل هيكلها العمرى دعم إمكانية تحقيق العائد الديموغرافى الملائم[٢٥]. وإذا وضعنا هذه الحقائق جنبا إلى جنب مع ما أفادت به دراسات سابقة من توقع حدوث تراجع تدريجى فى معدلات إعالة الأطفال (التى تشكل بدورها المكون الأكبر من معدلات الإعالة الإجمالى فى المجتمع – كانت تشكل ٥٥,٢٪ من إجمالى الإعالة عام ٢٠١٧ ويتوقع لها أن تصبح ٣٩,٨٪ عام ٢٠٥٠) فإن مصر تصبح أيضا مؤهلة للاستفادة من الهبة الديموغرافية إذا ما تهيأ المناخ الاقتصادى الملائم وتوفرت السياسات الاقتصادية الرشيدة.

وفى الإطار نفسه **سوف تختلف وتيرة الانتقال الديموغرافى بين المحافظات والمناطق المختلفة فى مصر**، فمن المتوقع أن تصل المحافظات الحضرية مثلًا إلى فترة الهبة الديموغرافية على نحو أسرع من غيرها من المناطق، ما يتطلب استعدادات متباينة ومتفاوتة للإفادة من معطيات الهبة وفرصها[٢٦].

رابعا: **استثمار الهبة الديموغرافية فى مصر**: **معضلات وفرصة للتنمية**

انطلاقا مما سبق وبالاستناد إلى حقيقة أن التغيرات فى التركيب العمرى للسكان تعد الأكثر تأثيرًا فى النمو الاقتصادى للمجتمع، من هنا يمثل الدخول إلى مرحلة الهبة الديموغرافية وانفتاح النافذة تحديًا اقتصاديًا كبيرًا يتطلب اعتماد سياسات وآليات تنموية ذات رؤى مستقبلية، توازن بين التغيرات المتوقعة فى نمو السكان وتركيبهم وتوزيعهم وبين احتياجات مختلف الفئات العمرية، والقدرة على الاستجابة لهذه الاحتياجات وتلبيتها. ويبقى تساؤل مهم مفاده: هل نحن مؤهلون لهذا؟ هل تستفيد مصر من هذه الهبة الديموغرافية وتستثمرها؟ هل يمكن لمصر تعظيم الإفادة من تحولها الديموغرافى الذى ستمر به لتحقيق تطلعاتها التنموية؟

تعتمد الإجابة هنا على مدى اتخاذ مؤسسات الدولة والمجتمع السياسات والإجراءات اللازمة لذلك على صعيدى الوضع السكانى والتنموى معا؛ سياسات اقتصادية رشيدة تستوعب السياسات السكانية وتدمج المتغيرات الديموغرافية فى إطار الخطط التنموية. بالتزامن مع الإفادة من تجارب الدول التى سبقتنا فى هذا المضمار سيما تجارب بلدان جنوب وشرق آسيا، حيث أثر التحول الديموغرافى على النمو والتنمية فى هذه الدول ليصبح نموذجًا عالميًا لا يمكن نكرانه أو تجاهله.

إن مصر بلد يواجه اقتصاده بتحديات هيكلية كبرى، ولكن يظل التحدى الأكبر لاستثمار هذه الهبة هو التحدى الاقتصادى. إذ يعانى الاقتصاد المصرى من معدلات بطالة مرتفعة وبطء فى خلق فرص العمل نتيجة لاختلال سوق العمل، فضلًا عن مشكلات الفقر والأمية، إلى جانب المعضلة الأساسية وهى التزايد المستمر للنمو السكانى. ونتيجة للنافذة الديموغرافية فمتوقع أن تستمر الأعداد الكبيرة من الداخلين لسوق العمل لفترة من الزمن وهنا يجب التهيئة للتحول الديموغرافى المتوقع والمتمثل فى ارتفاع نسبة السكان فى سن العمل حيث سيتضاعف الطلب على العمل من الآن حتى عام ٢٠٥٠، ويتعين على سوق العمل التأقلم مع هذه الأعداد المتزايدة من طالبى العمل لأول مرة بالإضافة إلى العاطلين والباحثين عن العمل. كما لابد من التخطيط للوصول إلى معدلات خصوبة منخفضة والحفاظ على ذلك لتحفظ للمجتمع حيويته. فلكى تستفيد مصر من الهبة الديموغرافية لابد من العمل على زيادة نسبة السكان فى سن العمل وخفض نسبة المعالين من الفئة العمرية الأصغر سنًا ويتأتى هذا من خلال دعم برامج الصحة الإنجابية وخدمات رعاية الطفولة والأمومة وبوجه خاص برنامج تنظيم الأسرة التى تستجيب للاحتياجات الإنجابية للنساء فى العمر الإنجابى وذلك بالتوازى مع تنمية الوعى المجتمعى

بأهمية الأسرة صغيرة العدد، ووجوب تغيير المنظومات التليدة والبالية للقيم والمعتقدات والموروثات الثقافية المحبذة بل والممجدة لكثرة الإنجاب واستمرار تفضيل إنجاب الذكور.

صحيح أن مصر مجتمع يتميز بحجم سكانى كبير ولكنه فى الوقت نفسه يمتلك المقومات الأساسية للنهوض الاقتصادى حال ربط السكان بالتنمية والنمو الاقتصادى. فالهبة الديموغرافية مشروع تنموى ذو أبعاد متعددة وأهم ما يجب القيام به هو تحويل هذا الارتفاع فى حجم السكان سيما الفئة الوسطى من الشباب إلى ميزة وفرصة ديموغرافية. يرتبط هذا بمدى قدرة الدولة ومؤسساتها على تبنى سياسات رشيدة وهادفة إلى زيادة نسبة المشاركة فى النشاط الاقتصادى عبر استيعاب سوق العمل للطلب المتزايد. يتطلب هذا الأمر مزيدا من الاستثمارات لتوسيع فرص العمل والتشغيل، وتدشين برامج مناسبة للحد من تفاقم البطالة. كما يتطلب استغلال الفرصة الديموغرافية فى مصر تعزيز الاستثمار فى الشباب وتمكينهم اقتصاديًا واجتماعيًا عبر وضع سياسات وبرامج لتحويلهم إلى قوة منتجة وتذليل العقبات التى تعيق إسهامهم فى النهوض بعملية التنمية. كما لابد أن يشهد النظام التعليمى تغيرًا نوعيًا ليكون أكثر مرونة واستجابة لمتطلبات سوق عمل معولم يتأسس على قيم الفعالية والتنافسية والإنجاز؛ نظام تعليمى قوى ينتج قوى عاملة مؤهلة تستطيع بكفايتها الذاتية أن تجعل إنتاجها ينافس فى الأسواق العالمية. كذلك فإنه تحسبًا لمرحلة ما بعد النافذة الديموغرافية، تتطلب التوقعات بزيادة واضحة فى نسبة كبار السن الاستعداد لاستيعاب هذه الفئة العمرية وتوفير احتياجاتها الاجتماعية والاقتصادية والصحية عبر حزمة من برامج الرعاية الاجتماعية، والطبية والنفسية وغيرها.

فى إطار الحالة المصرية، وضع ***مشروع قضايا سياسات السكان والتنمية*** سيناريوهات بشأن بداية النافذة وإغلاقها فى المحافظات المختلفة، ولكنه صاغ شروطًا للإفادة القصوى من الفرصة الديموجرافية على رأسها ضرورة وجود السياسات الوطنية اللازمة كسياسات التشغيل التى تهيئ فرص عمل كافية للداخلين الجدد لسوق العمل ما يحتاج إلى تغيير فى سياسات الاقتصاد الكلى نحو الانفتاح على التجارة العالمية واعتماد تدابير لتعزيز ثقة المستثمرين فى السياسات و المؤسسات، فضلا عن ضرورة توفر بيئة تشريعية ومؤسسية ومناخ ملائم وجاذب للاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية فذاك يعد من الأمور الأساسية فى تنشيط وتفعيل القطاعات الإنتاجية والخدمية وتهيئتها لجذب رأس المال الأجنبى. هذا إلى جانب تحسين القدرة على تحمل الديون العامة الداخلية والخارجية وتقوية القطاعات المالية ومعالجة قضايا الحكم والمساءلة والشفافية مع إتاحة مزيد من المرونة فى سوق العمل. كما اشترط المشروع أن تركز السياسات الصحية على توفير الخدمات الوقائية والرعاية الأولية وأن توفر الدولة مراكز مجهزة للرعاية الأولية مع مزيد من التركيز على خدمات الصحة الإنجابية ووفيات الأطفال الرضع. ولا يختلف الأمر بالنسبة لسياسات التعليم وسياسات النوع الاجتماعى وتجسير الفجوات بين الفئات والأقاليم، فضلًا عن أهمية سياسات الادخار والاستثمار... إلخ، فكلها تستوجب الاستعداد لتعظيم الاستفادة من الهبة الديموغرافية(٢٧).

وللاستفادة من التحول الديموغرافي واستثمار النافذة الديموغرافية فى المجتمعات العربية ومنها مصر، أوصى *تقرير الأمم المتحدة* بضرورة توسعة سوق العمل عبر تكثيف قوة العمل بدلًا من تكثيف رأس المال، بالاعتماد على الصناعات الصغيرة كثيفة العمل وقليلة رأس المال. وعلى ضوء تجارب بلدان شرق وجنوب آسيا تجلت أهمية تأمين الدعم السياسى باعتبار أن الهبة

الديموغرافية مشروع تنموى يساعد فى القضاء على الفقر بما يعكس الأهمية القصوى للسكان ودورهم الفعال[٢٨].

إن الهبة الديموغرافية فى مصر، كما فى غيرها من المجتمعات، تمثل الزخم أو الإمكان لمكاسب إيجابية فى النمو الاقتصادى لكنها ليست ضمانة له، فالتغيرات الديموغرافية لا تؤتى ثمارها أو تؤدى إلى معدلات ملحوظة للنمو الاقتصادى بشكل تلقائى. فالعامل الديموغرافي يمارس دوره من خلال تغير التركيب العمرى، ولن يؤثر انفتاح النافذة الديموغرافية فى التنمية ما لم تنتهج سياسات مؤسسية وطنية تحقق التكامل بين جانب العرض الذي يقدمه انفتاح النافذة والطلب الذى يفترض أن تمثله حيوية الأسواق والنمو الاقتصادى، انطلاقا من رؤية واضحة تدمج المتغيرات الديموغرافية مع المتغيرات التنموية بغية تحقيق الأهداف التنموية[٢٩] ومن ثم فالاستفادة من الهبة الديمغرافية لا بد لها من نهج شامل فى مقاربة القضايا السكانية، نهجًا يراعى مزايا العائد الديموغرافى الذى يجسد نمو اقتصادى محتمل يمكن أن ينشأ من تحولات الهيكل العمرى للسكان[٣٠].

بعبارة أخرى قد ينتج عن التحول الديموغرافى فرصة سانحة للتنمية مشروطة بأن يتمكن صانعو القرار السياسى والتنموى من استشعارها والتخطيط لها مبكرًا، فيؤسسون بشكل مسبق الظروف البنائية المواتية للتعامل الناجع معها. لذا ويتعين انتهاج سياسات عقلانية وهادفة تنظر إلى المستقبل لبناء الإمكان البشرى على أساس مستوى مرتفع للتعليم والمهارة ومراعاة متطلبات النمو الاقتصادى والتنمية بشكل عام.

المراجـــع

١ – حسن ذكى سليمان، الهبة الديموغرافية فى مصر وفرص الاستفادة منها، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، المركز العربى للأبحاث ودراسة السياسات، مج ١، ع ٣، شتاء ٢٠١٣، ص ٨٨. وراجع أيضا حسن ذكى وهبه نصار وسمية عبد المولى، الهبة الديموغرافية ومتطلبات سوق العمل . حالة مصر، ٢٠٠٦، مشروع قضايا وسياسات السكان والتنمية، الطبعة الثانية، القاهرة، ٢٠٠٦.

٢ – محمد عدنان وديع، قضايا السكان فى الوطن العربى: قراءة فى الواقع والتحديات، المعهد العربى للتخطيط ، الكويت، بدون تاريخ، ص ١١.

٣ – علاء قريط، النافذة الديموغرافية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى سورية: دراسة تحليلية للمعطيات المتاحة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، ٢٠١٣، ص ص ٣٥–٣٧.

٤– ESCWA, United Nations, Demographic Profile of the Arab Region Realizing the Demographic Dividend, Economic and Social Commission for Western Asia, Beirut, 26 September 2016, pp. 20-21.

٥ – حسين أحمد الشديدى، التوظيف الأمثل لفرصة التحول الديموغرافى"الهبة الديموغرافية"، مركز التخطيط الحضرى، جامعة بغداد العراق، ٢٠١٦، ص ص ٥–٧، ص ص ١٤ –١٥.

٦ – راجع:

- أحمد عواد الخوالدة، مراحل الانتقال الديموغرافى وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الأردن، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج ٤٣، ع٣، ٢٠١٦، ص ص ٢٢٨٥– ٢٢٨٧، ص ٢٢٤٩.
- بتول شكورى، الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلى، المنتدى العربى للسكان بيروت، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا، الاسكوا، ٢٠٠٤، ص ص ١٤–١٦.

- ميثاء الشامى، السياسات السكانية والتحول الديموغرافى فى الوطن العربى مع إشارة إلى دول مجلس التعاون الخليجى، المنتدى العربى للسكان، بيروت، ٢٠٠٤، ص ص ١٥-١٦.

٧ - أحمد قطيطات، الهبة الديموغرافية فى الوطن العربى، المؤتمر الإحصائى العربى الأول، ١٢-١٣ نوفمبر ٢٠٠٧، المعهد العربى للتدريب والبحوث الإحصائية، ص ص ٤١٤ - ٤١٧.

٨ - المجلس القومى للسكان، مركز بصيرة، UNFPA، تحليل الوضع السكانى لمصر ٢٠١٦، ديسمبر ٢٠١٦، ص ٢١.

٩ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا: تقرير السكان والتنمية، العدد الثانى، النافذة الديموغرافية فرصة للتنمية فى البلدان العربية، الأمم المتحدة، نيويورك ٢٠٠٥، ص ٣٨.

١٠ - أحمد قطيطات، الهبة الديموغرافية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص ص ٤١٤ - ٤١٧.

١١ - حسين أحمد الشديدى، التوظيف الأمثل لفرصة التحول الديموغرافى، مرجع سابق، ص ٥.

١٢ - أحمد عواد الخوالدة، مراحل الانتقال الديموغرافى وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الأردن، مرجع سابق، ص ٢٢٩٥.

١٣ - على عبد الأمير ساجت، تغير الهيكل العمري لسكان العراق وعلاقته بالنافذة الديموغرافية وإمكانية استثمارها، إصدارات كلية الآداب، جامعة بغداد، بدون تاريخ، ص ص٣- ٥، ص ص ١٨-٢٢.

١٤ - أحمد قطيطات: الهبة الديموغرافية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص ٤١٨.

١٥ - تم الاعتماد بشكل أساسى على هذا المرجع فى عرض تجربة دول جنوب وشرق آسيا: مفتاح عبد السلام عليش، الهبة الديموغرافية وانعكاساتها على معدلات النمو الاقتصادى والبطالة: دراسة حالة بعض دول جنوب وشرق آسيا، مجلة دراسات

الاقتصاد والأعمال، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، المجلد ٤، العدد الأول، يونيو ٢٠١٦، صفحات مختلفة.

١٦ – حسين أحمد الشديدى، التوظيف الأمثل لفرصة التحول الديموغرافى، مرجع سابق، ص ص ٨–١٠.

١٧– Bloom, D., Canning, D., and Malaney, P., "Demographic Change and Economic Growth in Asia", Population and Development Review, vol. 26, supp. 2000, pp. 257-290.

١٨ – حسن ذكى سليمان، الهبة الديموغرافية فى مصر وفرص الاستفادة منها، مرجع سابق، ص٧٧ – ٧٨. وراجع أيضًا المجلس القومى للسكان، مركز بصيرة، UNFPA، تحليل الوضع السكانى لمصر ٢٠١٦، مرجع سابق، ص ٥–٧.

١٩ – المجلس القومى للسكان، مركز بصيرة، UNFPA، تحليل الوضع السكانى لمصر ٢٠١٦، مرجع سابق، ص ٨.

٢٠ – حسين عبد العزيز سيد، الفرصة الديموغرافية: حالة مصر، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، UNFPA، مارس ٢٠١٣، ص ص ٤–٥. وراجع أيضًا المجلس القومى للسكان، تحليل الوضع السكانى لمصر ٢٠١٦، مرجع سابق، ص ١٥.

٢١ – حسين عبد العزيز سيد ، مرجع سابق، ص ص ٥ –٧ وص ١٥.

٢٢ – المرجع السابق، ص٣.

٢٣ – أحمد قطيطات، الهبة الديموغرافية فى الوطن العربى، مرجع سابق، ص ٤١٠ وص ٣٦٩.

٢٤ – منذر الناصر، أثر النافذة السكانية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية مج٣٣، ع ٢، ٢٠١١، ص ص٦١–٦٢.

٢٥ – حسين عبد العزيز سيد، الفرصة الديموغرافية: حالة مصر، مرجع سابق، ص ٧.

٢٦ – حسن ذكى سليمان، الهبة الديموغرافية فى مصر وفرص الاستفادة منها، مرجع سابق، ص٨٨.

٢٧ – صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة السكان فى مصر: ١٥ عاما على المؤتمر الدولى للسكان والتنمية ١٩٩٤، القاهرة، يونيو ٢٠، ص ص ١٤–١٩.

٢٨ – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان وجامعة الدول العربية، الترابط بين السكان والتنمية والفقر، ٢٠٠٤، ص ٣٨.

٢٩ – اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا تقرير السكان والتنمية، العدد الثانى، النافذة، نيويورك، ٢٠٠٥، ص ٢٢.

٣٠ – المجلس القومى للسكان، مركز بصيرة، UNFPA، تحليل الوضع السكانى لمصر ٢٠١٦، مرجع سابق، ص ن.

Abstract

DEMOGRAPHIC GIFT AND DEVELOPMENT
OPPORTINUITIES IN EGYPT
REALITY AND CHALLENGES

Ahmed Hussein

The importance of the study is expecting the timing of the Demographic gift and Preparing in advance for it to avoid any negative phenomena that may represent negative pressure on social construction. The Study displays the Concept of demographic gift, its Conditions and its transformation context in any society. It also tackles the experience of some societies that benefit from it ideally. Finally, it focuses on the Egyptian Circumstances and expectations to reach it, in addition to the conditions of benefiting from it.